خيار اقتصاد المعرفة في تجسيد السياسات العربية: قطر نموذجا

**د. إسماعيل بوقنور**

**أستاذ العلوم السياسية**

**جامعة 8 ماي 1945 – قالمة**

Ismailboug2013@gmail.com

1. في معنى المعرفة: محاولة الفهم

 يستخدم مصطلح المعرفة التنظيمية *(organizational knowledge)* من منظورات ثلاثة، فقد يقصد به أن يكون الشخص فى حالة من المعرفة المستمرة ،*(a state of knowing)* بمعنى أن يكون على بينة بالحقائق والطرق والأساليب والمبادئ المرتبطة بشئ ما، أى أن يعرف عن شئ *(know-about)* من خلال الخبرة أو الدراسة أو كليهما. ويركز هذا المنظور على معاونة الفرد فى توسيع معرفته الشخصية واستخدامها طبقاً لاحتياجات المنظمة، أي أنه يربط المعرفة بعملية التعلم فى سياق اجتماعي داخل المنظمة . كما يستخدم المصطلح أيضاً ليشير إلى القدرة على الفعل ،*(capacity for action)* بمعنى فهم وإدراك الحقائق والطرق والأساليب والمبادئ العملية التى يمكن تطبيقها خلال القيام بعمل ما، أي أن يعرف كيف *(know-how)* بالتزامن مع القيام بالعمل . أما المنظور الثالث فينطلق من كون المعرفة هى الحقائق والطرق والأساليب والمبادئ التراكمية المصنفة، أي ما نطلق عليه جسد المعرفة *(body of knowledge)* والتى يمكن تنسيقها والحصول عليها فى شكل كتب وأبحاث ومعادلات وبرمجيات وما شابه ذلك . أي أن هذا المنظور ينطلق من النظر إلى المعرفة باعتبارها شئ يمكن تخزينه وتصنيفه وإعداده للتداول باستخدام تكنولوجيا المعلومات[[1]](#footnote-1).

 كما أن هناك من يشير إلى المعرفة بإرتباطها بالبيانات والمعلومات، حيث تعد البيانات المادة الأولية الخام كالحقائق غير المنظمة التي ليس لها معنى والتي تحتاج إلى تنظيم ومعالجة لتصبح معلومات يمكن الإستفادة منها. ثم تأتي المعرفة ومن خصائصها أنها مزيج من الخبرات والمعلومات وتتضمن عوامل بشرية وغير بشرية، وأنها الحقائق الناتجة عن الاستخدام الكامل للمعلومات والبيانات والخبرة والتعلم التراكمي والمعلومات المنظمة، التي تم تحليلها لتصبح مفهومة وقابلة للتطبيق، وتتسم بأنها الأكثر قدرة على إضافة قيمة للأشياء وبالتالي يستفاد منها كونها من عوامل الإنتاج، والذي يضيف بأن القرار السليم هو الذي يعتمد على المعرفة السليمة، وأن أي منظمة تقوم على المعرفة هي التي ستكون قادرة على البقاء والاستمرار[[2]](#footnote-2).

1. التحول إلى اقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة:

 غالبا ما يستخدم الباحثون مصطلح اقتصاد المعرفة تارة Knowledge Economy والاقتصاد المبني على المعرف (Knowledge Based Economy،تارة أخرى. ويرى سوانسترومSwanstrom, أن اقتصاد المعرفة هو فرع من العلوم الأساسية ويهدف إلى تحقيق رفاهية المجتمع عن طريق دراسة نظم إنتاج وتصميم المعرفة، ثم إجراء التدخلات الضرورية لتطوير هذه النظم عن طريق البحث العلمي وتطوير الأدوات العملية والتقنية وتطبيقها مباشرة على العالم الواقعي. ويدخل ضمن اهتمامات اقتصاد المعرفة إنتاج المعرفة وتخزينها، أي ابتكارها واكتسابها ونشرها واستعمالها وصناعتها، كما أنه يهتم في صناعة المعرفة من خلال التعليم والتدريب والاستشارات والمؤتمرات والمطبوعات والبحث والتطوير. ويضيف سوانستروم أن المنظمات العصرية تسعى للحصول على المعرفة التكنولوجية والعلمية وإدخال التقنيات الحديثة في العمل وتوليد سلع وخدمات جديدة تمكنها من تحقيق الميزة التنافسية[[3]](#footnote-3).

 أما الاقتصاد المبني على المعرفة فإنه يعتبر مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة ويمنح مكانة خاصة

للمعرفة والتكنولوجيا والعمل على تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع يسمى "مجتمع

المعلومات". فالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في قطاع الاتصالات عن بعد وهندسة الجينات، كلها تجعل الاقتصاد مبنيا على العلم والمعرفة. وبينما لا تزال الدول، التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين، تمر في مرحلة "اقتصاد المعرفة" فقد وصلت الدول الصناعية الكبرى، التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة، إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، بل حتى مرحلة "ما بعد اقتصاد المعرفة".[[4]](#footnote-4)

 وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية. أما فيما يتعلق بمحفزات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في العولمة وانتشار الشبكات مما أدى إلى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحته للجميع[[5]](#footnote-5).

 ويعتبر Dominique Forayاقتصاد المعرفة أنه تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة كما أنه يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو و تنظيم النشاطات الاقتصادية، ويصف بعض الاقتصاديين هذا الاقتصاد على أنه وليد تطور الرأسمالية لذا يسمى أيضا باقتصاد ما بعد الرأسمالية ؛ كما يمكن تعريفه بأنه هو الاقتصاد الذي يقوم على المعلومة، أي أن المعلومة والمعرفة هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية كما أنها هي المنتج الوحيد، وهي التي تحدد أساليب الإنتاج وفرص التسويق و مجالاته، ويعتمد هذا الاقتصاد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال بصفة كبيرة حيث تعتبر حجر زاوية ونقطة الانطلاقة بالنسبة له[[6]](#footnote-6).

عموما أهم مايميز هذا التحول نحو اقصاد المعرفة مايلي:

* اندماج العلوم في منظومات الإنتاج وتحول المعرفة إلى قوة منتجة.
* تقلص المسافة الفاصلة بين ميلاد الاختراع وتطبيقه على أرض الواقع : ففي حين كان الفارق بين ظهور الاختراعات وتجسيدها على واقع الحياة العامة للناس يحتاج إلى سنين طويلة من الزمن، أصبح ذلك الفارق في ظل الثورة المعرفية لا يتعدى بأقصى تقدير بعض من السنوات، فلم تمض سوى خمسة سنوات عن اكتشاف الترانزستور حتى عم استعماله صناعيا، كما أن الدارة المتكاملة لم تحتاج سوى لثلاث سنوات لتدخل سوق الإنتاج والحياة العامة للناس.

وفي هذا السياق، كتب "دانييل بيل" عام 1967 يقول : إن متوسط طول المدة بين اكتشاف مبتكر تكنولوجي جديد وبين إدراك إمكانيته التجارية كان ثلاثين عاما في الفترة ما بين عامي 1880 و 1919، ثم انخفض إلى 16 عاما في الفترة ما بين عام 1919 و 1945 ، ثم إلى 9 أعوام.

* تحول نمط الإنتاج العلمي والتقني، من مرحلة الإبداع الفردي خلال القرنين18و 19 إلى مرحلة الإنتاج الجماعي والمؤسساتي خلال القرن العشرين بمعنى أنه خلال التحولين الأول والثاني كان الأفراد هم أساس الاختراع والابتكار، أما في ظل التحول الثالث فقد أصبحت المؤسسات والجامعات والجمعيات العلمية..الخ هي الرائدة في إنتاج الصناعات الإبتكارية والتكنولوجية.
* - طغيان الطابع الأوتوماتيكي على وسائل ودورات الإنتاج : فخلال مرحلة الزراعة كانت وسائل الإنتاج لا تتعدى حدود بعض الأدوات البسيطة، وبظهور الصناعة تحولت تلك الأدوات إلى آلات ضخمة تعمل بمصادر الطاقة التقليدية كالفحم والبخار.. ، ولكل الثورة المعرفية طورت تلك الآلات وأدخلت ما يدعى بالعقول الإلكترون ضمن نظام التشغيل للآلة فأصبح نظام تشغيلها أوتوماتيكيا دون الحاجة إلى كثير من اليد العاملة[[7]](#footnote-7).
1. مؤشرات اقتصاد المعرفة:

لمعرفة إمكانية انضمام الدول ضمن هذا الاقتصاد الجديد والذي يرتكز بدرجة كبيرة على الثورة المعرفية، لابد من التطرق إلى بع المؤشرات والتي سنحاول إجمالها فيما يلي[[8]](#footnote-8) :

1. مؤشر البحث والتطوير:

تشكل بيانات الأبحات والتطوير للمؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما : النفقات المخصصة للأبحا والتطوير وفريق العمل المستخدم لأعمال الأبحا والتطوير، هذه الأبحاث تخضع منذ مدة طويلة لعملية جمع منظمة ومعيارية للبيانات مما يسمح بإجراء تحاليل ديناميكية ومقارنات دولية.

1. مؤشر التعليم والتدريب:

 إن للموارد البشرية أهمية كبرى في عمل النشاطات الاقتصادية وتنميتها وتطويرها خاصة في ظل اقتصاد المعرفة وما يتضمنه من تقنيات متقدمة، إلا أن من المؤشرات المعروفة جداً لدراسة هذا البعد من اقتصاد المعرفة ما تزال قليلة وذلك يعود من جهة إلى نقص الأعمال في هذا المجال ومن جهة أخرى إلى صعوبة قياس كفاءات الأفراد مباشرة ولمؤشرات الموارد البشرية مصدران رئيسيان على قدر كبير من الأهمية وهي البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب. والبيانات المتعلقة بالكفاءات أو بمهن العمال.

 وتسمح المؤشرات القائمة على البيانات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتقييم المعارف والمهارات أو تالرأسمال

البشريا المكتسبة خلال العملية الرسمية للتعليم، وتسمح هذه المؤشرات أيضا بتقييم المخزون والاستثمار في الرأسمال البشري. تجمع إحصاءات التعلم على قاعدة دولية من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واليونسكو وإدارة الإحصاء في المجموعة الأوروبية، وهي تتوافر عادة لبضع أعوام، ويعد هذا المؤشر على درجة عالية من الأهمية لما له من تأثير مباشر على ثورة التكنولوجيا والمعرفة من حيث ديادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي ديادة الإنتاجية، كما أن مؤشر التعليم والتدريب يسمح بتقديم المخزون والاستثمار في رأسمال البشري.

1. مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

 يِعد مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على قدر كبير من الأهمية خاصة مع تزامن الوقائع، حيث التقى الاقتصاد القائم على المعرفة بقاعدة تكنولوجية ملائمة وهذا ما أدى إلى تعزيز مشترك بين اددهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج ونشر التكنولوجيا الجديدة، ولهذه الأخيرة ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد، وهي:

 أنها تسمح بدر أربا إنتاجية خاصة في مجال المعالجة، التخزين وتبادل المعلومات.

 تعزد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور واددهار صناعات جديدة مثلا: وسائل الإعلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، الجداول الإلكترونية...الخ.

 أنها تحث على اعتماد نماذج تنظيمية أصلية بهدف استخدام أفضل للإمكانيات الجديدة لتوديع ونشر المعلومات.

1. **الدول العربي والتحول نحو إقتصاد المعرفة:**

 ان تقرير التنمية الانسانية العربية الصادر في سنة 2002 يؤكد ان ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الارادة السياسية للإستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على اسس ضعيفة. كما اكد التقرير الى ضرورة زيادة الانفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني واعطاء العامل الانساني ما يستحقه من اهتمام.

 فالدول العربية تواجه تحديات كثيرة صعبة، في مقدمها تأمين الملايين من الوظائف الجيدة. ولمواجهة هذه التحديات، عليها إتباع نموذج قائم على المعرفة والابتكار، بناء على التوجه العالمي نحو اقتصاد المعرفة. هذا ما يرمي اليه تقرير أعدّه البنك الدولي بالتعاون مع «مركز التكامل المتوسطي» و «بنك الاستثمار الأوروبي»، و «المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة» (أيسيسكو) أعلن عنه في الرباط في حزيران (يونيو) 2013. ويقدم التقرير مبررات وحججاً قوية لتبني نموذج تنمية يرتكز على المعرفة والابتكار من اجل تحقيق النمو في البلدان العربية. فالحضارة العربية، منذ ألف سنة، قادت العالم في المعرفة والتقدم والتنمية. كما أن العلوم العربية والتكنولوجيا وحرية التجارة والتسامح الديني كلها كانت مفاتيح للتنمية في البلدان العربية[[9]](#footnote-9)، فالمعرفة لا تحظى بالمكانة اللازمة من طرف الحكومات العربية في ظل غياب لسياسات ثقافية واستراتيجيات علمية وطنية، تسعى إلى تنويع وإغناء الأبحاث عبر الجامعات ومراكز الدراسات، بالإضافة إلى ارتباط الجامعة بالدوائر السلطوية، السياسية والأمنية في مسألة التعيينات، والتمويل المالي المنخفض للبرامج البحثية، كما يستفحل الفساد الإداري داخل الحقل العلمي العربي بأوجه متعددة، انطلاقا من السرقات العلمية للحقوق الفكرية، وصولا إلى المحاباة في البعثات العلمية، ومرورا بالتضخم البيروقراطي المتوغل داخل مؤسسات المعرفة والتعليم بالعالم العربي.

 وبناء عليه يستوجب على الدول العربية إرساء أعمدة رصينة لاقتصاد المعرفة من أجل الانتقال بمجتمعاتها إلى أفاق رحبة تمكنها من أن تستغل ثرواتها البشرية وتحسين شروط العيش، الأمر الذي يفرض إصلاح منظومة التعليم والبحث العلمي من خلال توفير مناخ ملائم للإنتاج العلمي عبر توفير حرية أكاديمية تقبل الاختلاف في التواصل ونشر البحوث، مع تشجيع إمكانيات التمويل الأخرى كالمنح والوقفيات المدعومة من القطاع الخاص لإتاحة الفرصة أمام الباحثين لتطوير العمليات البحثية والدراسات الدقيقة، ناهيك عن ضرورة النهوض بالحقل الثقافي عبر صناعة فكر يضاهي أهمية القضايا الرئيسية في العالم العربي كالديمقراطية، الحداثة، المواطنة ومقاومة نزعات التطرف، العنف والاستبداد.

 وتجدر الإشارة إلى الحاجة البليغة إلى تقوية المؤسسات الاقتصادية العربية-العربية بتنسيق العمل المشترك بين الفاعلين في الأنشطة المعرفية والابتكارية من جامعات، مراكز أبحاث، شركات تكنولوجية، مصارف تمويلية وسائل إعلام وكذلك، الدفع بالمبادرات الاستثمارية داخل الحقول المعرفية والعلمية من وسائط تمويلية للمشاريع الابتكارية والمقاولات التكنولوجية، مع مواكبة الاقتصاد المعرفي بحزمة قانونية جديدة تنص على العقلانية في الإدارة، ترشيد الموارد وإشراك العنصر البشري في اتخاذ القرارات[[10]](#footnote-10)

 لهذا أطلق مشروع "مؤشر المعرفة العربي" في سنة 2007 والذي يسعى لدعم جهود التنمية القائمة على المعرفة بهدف تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وعليه، تركّز تقارير المعرفة العربية على هدف تأسيس مجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية، أي المجتمع الذي تلعب فيه المعرفة دور الأداة والوسيط في الدمج الفعّال ما بين التقنية والخبرات والحوكمة لأجل تحقيق أكبر قدر مستدام من التنمية البشرية والذي يعكس إلى أقصى حدّ ممكن "المعرفة من منظور التنمية" في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، كما يأخذ في الاعتبار الدور المحوري للشباب العربي كأحد اهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة .ويركز مؤشر المعرفة العربي على عدد من القطاعات الحيوية كالتعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاقتصا، والبحث والتطوير والابتكار، محتويًا على أكثر من 300 مؤشرًا في مختلف تلك القطاعات. ويتميز مؤشر المعرفة العربي في أنه يأخذ في عين الاعتبار قطاعات مثل التعليم التقني والتدريب المهني، وأيضًا التفاعل بين البحث والتطوير من جهة والابتكار من جهة أخرى، وكذلك التفاعل بين القطاعات المختلفة [[11]](#footnote-11).

 وبحسب التقرير السنوي الصادر عن جامعة إنسياد للعام 2013، فقد تصدرت الإمارات قائمة دول منطقة الشرق الأوسط في مؤشر الابتكار العالمي تليها السعودية في المركز الثاني وحلت قطر ثالثة، تليها الكويت ومن ثم البحرين وسلطنة عمان.



1. **قطر: والرؤية المعرفية: نحو إقتصاد معرفي جديد:**

 على مدى أكثر من عقدين، تحركت دولة قطر باقتصادها بنشاط جم بعيدا عن الاعتماد على الهيدروكربونات، والانطلاق نحو اقتصاد قائم على المعرفة، يستخدم كل أدوات العصر من تكنولوجيا المعلومات والتعلم، ويشكل هذا التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة جزءاً هاما من رؤية قطر الوطنية 2030[[12]](#footnote-12). وتحدد قطر من خلال هذه الرؤية الأهداف الاستراتيجية الرئيسية، بما في ذلك إنشاء اقتصاد متنوع يشارك فيه القطاع الخاص، وتؤدي فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص دورًا محوريًا في زيادة الابتكار وتنظيم المشاريع في هذا البلد، وتتمتع قطر بقاعدة قطاع عام قوية وطموحات لتحقيق النمو والتنويع الاقتصادي، لذا فهي في وضع جيد للتحرّك نحو اقتصاد قائم على المعرفة، إلا أنها من المرجح أن تحتاج إلى تطبيق سياسات وبرامج إضافية للوصول إلى هذه الغاية. فمع تزايد مستويات التعليم والمهارة لدى الشباب القطري، باتت الصناعات القائمة على المعرفة بحاجة إلى تطوير. ومع تطوّر سوق العمل واحتياجه إلى مزيد من العمال الذين يمتلكون درجة عالية من المهارة. يجب على نظام التعليم أن يكون قادرًا على تلبية هذه المطالب، من حيث نوع وجودة التعليم المقدم. وعلاوة على ذلك، فالقطاع الخاص في قطر بحاجة إلى النمو بغية توفير المزيد من الفرص لتعزيز روح المبادرة والابتكار، وكذلك لضمان توسيع المشاريع.[[13]](#footnote-13)

1. **التعليم من أجل الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر:**

 تعتبر العلوم و التكنولوجيا المكونات الرئيسية لإقتصاد مبني على المعرفة. حيث تساعد هذه المواد في تعليم مهارات حل المشاكل المعرفية والمهارات التحليلية التي هي ضرورية لتلبية احتياجات الاقتصاد القَطَري.علاوة على ذلك، من خلال تقديم مجموعة واسعة من الدورات، وخاصة تلك التي تعزز المهارات المهنية، يمكن للمدارس والجامعات تزويد الطلاب بمجموعة متنوعة من الوظائف الهامة لتنمية الاقتصاد القائم على المعرفة. تُعد واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر أحد التطورات التعليمية والتقنية الجديدة في دولة قطر. وعلى غرار مجمع العلوم في سنغافورة، فإن واحة العلوم والتكنولوجيا هي مركز يهدف إلى جذب رجال الأعمال من المجتمع الدولي لتطوير وتسويق تكنولوجياتهم في قطر. إنها تعزز التعاون بين الجامعات والشركات من خلال توفير الدعم التكنولوجي والتجاري للشركات الصغيرة، فضلاً عن الشركات الكبيرة، مثل شركة اكسون موبيل وميكروسوفت وشل. كما توفر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر الدعم المالي لابتكارات التكنولوجيا الجديدة من خلال برامج مثل “صندوق إثبات المفهوم”. فهذا البرنامج يمنح الدعم لأصحاب المشاريع، والوصول إلى الشبكات، وجمعيات لرجال الأعمال لإقامة التكنولوجيات الجديدة

 إن خلق اقتصاد قائم على المعرفة يتطلب أيضًا أن يتم توفير درجات علمية تقنية متقدمة في مؤسسات التعليم العالي. فعندما يتم تشجيع المواطنين للدراسة في هذه المجالات، قد يتم رفع مستويات رأس المال البشري، ما يشجّع المواطنين على العمل في اقتصاد متنوع بدلاً من الاقتصار على وظائف القطاع العام.

 كما أن المدارس والجامعات لها دوراً واضحاً في المساعدة في خلق ثقافة الابتكار من خلال تزويد القطاع الخاص النشط بالخبرة القيمة. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي تشجيع الابتكار وروح المبادرة، مع قيام المؤسسات العامة بتوفير الحماية الأولية في مرحلة البدء والبنية التحتية لاستيعاب المخاطر. ورغم ذلك، فحتى هذه الممارسة لها حدودها. كما عبر أحد المسؤولين الأكاديميين في جامعة فيرجينيا كومنولث موضحًا: “ليس لدينا حتى الآن نظام إيكولوجي للابتكار في قطر، لذلك لا يمكن أن نتوقع من طلابنا فعل كل شيء من بدء الأعمال التجارية حتى التنفيذ. يمكننا أن نساعد في احتضان مشاريع حقيقية وفي تطوير صناعة إبداعية داخل الجامعة ومن ثم تشجيع الطلاب والخريجين على متابعة ذلك من خلال نشاط تجاري قابل للاستمرار بعد تخرجهم”[[14]](#footnote-14).

الاسم **: حضرية**  اللقب **: بودرع**

**الرتبة العلمية :** دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

**التخصص :** سياسات عامة

**الوظيفة :** أستاذة مؤقتة

**مجال البحث :** السياسات العامة على اختلاف مجالاتها في الجزائر والعالم العربي لا سيما الإعلامية منها.

**المؤسسة :** جامعة الجزائر 03 كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية- قسم التنظيم السياسي والإداري

**الهاتف:** +213 554 90 17 74

**البريد الإلكتروني : hadriaboudraa@gmail.com**

**العنوان الشخصي** : حي 550 مسكن عمارة 49 رقم 01 حراثن ولاية جيجل

**رقم المحور**: الثاني **(قضايا بناء المستقبل العربي)**

**عنوان المداخلة** : **النهضة العربية بين مقومات التنمية والديمقراطية ورهان الرشادة**

**ملخص المداخلة :**

 في ظل تنامي قدرات وإمكانات الدول المتقدمة وتنافسها وتسابقها نحو مزيدا من الابتكار والتقدم والتطور نجد بمقابل من ذلك مجتمعات عربية ذات أبنية هشة على جميع الأصعدة سيما الاقتصادية و التنظيمية والقانونية والسياسية ، وحتى على مستوى نسيجها الاجتماعي المهتز بفعل التوزيع اللاعادل للثروة والعبث برأس المال العام ، وسوء التسيير وغياب فعاليته، وهذا ما يضعها أمام أكبر عائق في سبيل بلوغ نموها ونهضتها ، هذه النهضة لا يمكن تحقيقها إلا بحتمية تجسيد مشروع تنموي شامل يتماشى وتطلعات مجتمعاتها من جهة وما تفرزه البيئة الدولية من مستجدات من جهة أخرى ، وكذا ترسيخ أسس وقواعد النهج الديمقراطي للقضاء على كل أشكال الفساد والسعي من خلال هذه الميكانيزمات لبلوغ الرشادة ، لهذا تعرضت الدراسة للتنمية والديمقراطية كمقومات للإصلاح والنهضة الفعلية بهدف بلوغ رهان الرشادة في جميع المجالات كفعل قائم وليس كشعار في الخطابات السياسية التي عادة ما تخفي وراءها غياب الإرادة الحقيقية للإصلاح، وتدعم تحليل الدراسة بأمثلة ونماذج.

**الكلمات المفتاحية :**

النهضة - التنمية – الديمقراطية – الرشادة

**Abstract :**

 In light of the growing capabilities and capacities of developed countries and their competition for more innovation, progress and development, we find that Arab societies represent a fragile structures at all levels economically, legally and politically, and even at the level of social fabric which has been shaken by the unequal distribution of wealth and tampering with public capital, This development can only be achieved with a comprehensive development project in line with the aspirations of societies on the one hand and the international environment on the other. And with the principles of democratic approach which conduct to eliminate all forms of corruption and to seek through these mechanisms to achieve rationality. Therefore, this study of development and democracy was presented as elements of reform and real renaissance in order to attain the gamble of rationalism in all fields as an existing act, not as a slogan in political discourse, this study is supported by analysis of the study with examples and models.

key words :

Renaissance - Development - Democracy – Rationalism.

**"النهضة العربية بين مقومات التنمية والديمقراطية ورهان الرشادة"**

 **د. بودرع حضرية**

 **كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية**

 **جامعة الجزائر 03**

**مقدمة :**

مما لا شك فيه أن مجتمعاتنا العربية بشكل عام تصنف في خانة الشعوب الضعيفة والفقيرة اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وحتى فكريا ، وحتى لو كان هناك نوع من التقدم سرعان ما يتراجع ولا يدوم أو يستمر نحوى الرقي وهذا ما تجسده بعض الدول المشرقية ، وشبه الجزيرة العربية ، بمقابل من ذلك نجد دول المغرب العربي متموقعة في خط واحد ولم تشهد أي تقدم أو نهضة منذ استقلالها ،رغم محاولات الإصلاح هنا وهناك لكن جل هذه الإصلاحات تبقى مجرد اقرارات شكلية وقوانين مجردة من طابعها التنفيذي والفعلي ، فلا شعار الديمقراطيات التي تتشدق بها في خطاباتها تجسدت ولا مستوى نمو اقتصادي تحقق ولا نزاعات وصراعات إقليمية وطائفية زالت ، فالوضع استفحل على ما كان عليه بعد الحرب الباردة لا سيما في السنوات الأخيرة فالتشتت والصراع صار الطابع العام والسائد في جل المجتمعات العربية ،لا سيما على صعيد تدهور وتفاقم العلاقة بين السلطات الحاكمة وشعوبها ، ولعل ما جسده الربيع العربي اكبر مثال واضح على ذلك ،نتيجة تزايد الوعي الشعبي بفعل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وارتفاع مستوى الوعي السياسي من جهة ، وتمادي الأنظمة الحاكمة في اللعب على المكشوف في نهب ثروات بلادها واستغلالها من جهة أخرى ، حيث أضحى واضحا سوء استخدام للسلطة وتوزيع غير عادل للثروة وفساد مفضوح على كافة الأبعاد والمستويات، وكل هذا اثر في النهاية على نموها ونهضتها وزاد من تخلفها وتأزم أوضاع شعوبها ، وهذا ما يدفعنا كباحثين للبحث عن الميكانيزمات والآليات الكفيلة بتحقيق النهضة العربية التنموية الشاملة ، **فما هي المقومات الأساسية والجوهرية في بناء المستقبل النهضوي العربي وما هو الرهان الذي يضمن تجسيدها؟؟**

**منهج الدراسة :** اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي** باعتباره الأقرب لمعالجة هذه المواضيع لما له من قدرة على كشف جوانب الظاهرة المدروسة بشكل مفصل وتوضيح مسارات واتجاهات متغيراتها ، فبواسطة هذا الأخير تم تقديم وصف شامل ودقيق لأثر متغير الديمقراطية والتنمية في تجسيد النهضة وبناء المستقبل العربي ، بدءا من المقاربة النظرية المفاهيمية وصولا إلى الجانب التطبيقي بالتحليل من خلال تشخيص واقع الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي ، مرورا بكيفية تفعيلهما في بناء المستقبل العربي ، وصولا إلى الحديث عن الحكم الراشد كرهان يدعم هذه المقومات ويقضي على بؤر الفساد الذي يعيق النمو والتقدم العربي، كما استعانت الدراسة **بالمقترب التنموي** في توظيفها للتنمية و الديمقراطية كآليات فعالة لبلوغ النهضة العربية ، **وتقنية السيناريو** في اقتراح الحكم الراشد أو الرشادة كرهان فعال ودعامة قوية تضمن تحقيق هذا البناء النهضوي ، أي تصور ما سيحصل بناءا على تغيير ما هو حاصل من فساد عن طريق تكريس لمبادئ هذا الحكم وتجسيد دعائمه .

وقسمت الدراسة إلى محورين :

**المحور الأول : مقاربة نظرية مفاهيمية للدراسة.**

**1/** في مفهوم النهضة والديمقراطية والتنمية والرشادة

* النهضة : مفهومها ، مقوماتها.
* التنمية : مفهومها .
* الديمقراطية : مفهومها ، مبادئها.
* الرشادة (الحكم الراشد) : مفهومه ، آلياته ، أبعاده

**2/** علاقة النهضة بالديمقراطية والتنمية والرشادة .

**المحور الثاني : تحليل دور التنمية والديمقراطية كمقومات للنهضة العربية ورهانات تجسيدها**

**1/** تشخيص واقع الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي.

**2/** دور الديمقراطية والتنمية في بناء المستقبل العربي.

**3/** الحكم الراشد رهان تجسيد مشروع النهضة وبناء المستقبل العربي.

**المحور الأول : مقاربة نظرية مفاهيمية للدراسة**

**1/ في مفهوم النهضة والديمقراطية والتنمية والرشادة**

**1- في مفهوم النهضة والتنمية :**

**أ/ مفهوم النهضة :** هي حركة ثقافية أثرت بعمق على الحياة الفكرية الأوروبية بدأت في إيطاليا، وانتشرت إلى باقي أوروبا في القرن السادس عشر، وبرز نفوذها في الفلسفة والأدب والفن والموسيقى والسياسة والعلوم والدين، وغير ذلك من جوانب الحياة الفكرية .

أو هي حركة فكرية هادفة للانتقال من مرحلة إلى مرحلة أحسن من سابقتها ، يصحبها تغير في أسس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية .

**النهضة العربية** : النهضة العربية أو اليقظة العربية، وحركة التنوير العربية هي حالة فكرية واجتماعية انتشرت في منطقتي مصر العلوية وسوريا العثمانية **في القرن التاسع**، واتسع نطاقها لتشمل كلاً من: بغداد، وفاس، ومراكش، وتتفاوت آراء المؤرخين في تحديد التاريخ الفعلي لانطلاقة النهضة العربية، حيث قال بعضهم ومن بينهم ألبرت حوراني بأنها بدأت عام 1798م، وآخرون يؤكدون بأنها بدأت في سوريا عام 1832م بالتزامن مع دخول إبراهيم باشا إليها؛ وانتهت في عام 1914م بالتزامن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى.([[15]](#endnote-1))

**مشروع النهضة العربية المطلوب**  : هو حركة فكرية إصلاحية شاملة تهدف إلى إحداث تغير مشهود على كافة الأصعدة والمستويات الفكرية والسياسية ، والاقتصادية والاجتماعية داخل الوطن العربي والرقي به ، أو هو حركة تغيير هادفة لبناء المستقبل العربي .

**مقومات النهضة :**

- مقومات اقتصادية

- مقومات سياسية وتنظيمية وقانونية

- مقومات اجتماعية فكرية وثقافية

**ب/ مفهوم التنمية** : هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة ، عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلمية لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية.([[16]](#endnote-2))

أو "هي تحقيق قدر معين من نماء الدخل والثروة يصاحبه قدر مناسب ومتواكب من نماء الثقافة والمعرفة وارتقاء بالسلوكيات([[17]](#endnote-3)) ، وبالتالي التنمية هي برنامج شامل هادف ومخطط .

**2- في مفهوم الديمقراطية والحكم الراشد (الرشادة)**:

**أ/ مفهوم الديمقراطية** : لغة : هي كلمة مكونة من شقين: (زيموس، وتعني شعب)، و(كراتوس، وتعني حكومة). وتركيب الشقين يعني حكومة الشعب لنفسه. وقد كانت أثينا أول المدن اليونانية التي شهدت تطبيق الديمقراطية، وقد كانت الديمقراطية علاجا لكثير من الآفات السياسية والاجتماعية.

**اصطلاحا :** هي حكم الشعب بواسطة الشعب **، أو** هي نظام اجتماعي متكامل يسير عليه المجتمع ، يضم ثقافة سياسية وأخلاقية معينة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلميا وبصورة دورية.

وهي بهذا تعني "أن يحكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق حكومة يختارها هو ، تعمل وفق إرادته وتحت رقابته ، ثم يكون له بعد ذلك حق بتكليفها بالاستمرار في الحكم أو اختيار حكومة أخرى في نهاية مدة محددة"([[18]](#endnote-4)) .

عرفها جوزيف شومبيتر "بأنها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة"([[19]](#endnote-5))

- **مبادئ الديمقراطية :**

* المشاركة
* الفصل بين السلطات
* الانتخابات والتداول على السلطة
* التعددية - المواطنة وسيادة القانون
* المحاسبة والمساءلة- الحرية والمساواة

**ب/ مفهوم الحكم الراشد** :

**اصطلاحا :**عرفته منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 1995 "استخدام السلطة السياسية وممارسة السيطرة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"(**[[20]](#endnote-6)**).

عرفه البنك العالمي بكونه الطريقة المثلى التي تمارس بها السلطة لأجل تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لدولة من الدول.

عرفته لجنة الحكم العالمي بكونه"مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من أجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق أو المختلف عليها من أجل الخير العام"(**[[21]](#endnote-7)**)

أما منظمة الشفافية الدولية ترى بأن الحكم الرشيد "هو الغاية الحاصلة من تكاثف جهود كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، ومختلف المواطنين في مكافحة ظاهرة الفساد ، بداية من جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لزيادة الوعي العام حول الظاهرة ، وخلق آليات تمكن هذه الأطرف من القضاء على الظاهرة أو على الأقل التقليص منها لأنها وباختصار تمثل معظم الداء إن لم نقل الداء كله."([[22]](#endnote-8))

 يتضح من خلال هذا التعريف أن الفساد نقيض الحكم الراشد ، ومحاربة الفساد تحقق الحكم الراشد .

**- آليات الحكم الراشد** : يقوم الحكم الراشد على أربع ميكانيزمات أو آليات هي :

* المشاركة : بمعنى منح الحق للمرأة والرجل في إبداء رأيهم في كافة المجالس المنتخبة محليا ووطنيا ، والسماح لكافة أفراد المجتمع بإبداء آراءهم في صنع القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق المؤسسات الوسيطة المشروعة.
* حكم القانون : بمعنى مؤسسات تطبيق القانون يجب أن تحظى بالاستقلالية الكاملة أي استقلالية القضاء ، وبهذا ترتقي المواطنة لدرجة المساواة.
* المحاسبة : تتمثل في محاسبة الشعب المسؤولين عن أداءهم الوظيفي ، وتسييرهم للموارد العامة
* الشفافية : إتاحة الفرصة للمواطنين وتدفيق المعلومات لديهم عن طريق حقهم في الإعلام والمشاركة والرقابة على أجهزة السلطة المحلية والوطنية ، والإطلاع على محاضر الجلسات الدورية وإبداء رأيه فيها.

**- أطراف وأبعاد الحكم الراشد:**

**أ/ أطراف الحكم الراشد :**

* الدولة والمؤسسات الرسمية : فالدولة عليها ان توفر الأسس التشريعية التي تسمح بالمشاركة وخلق حوار بين كل الأطراف وتوسيع الحريات العامة وحقوق الإنسان ،وحرية الإعلام .
* السلطات المحلية : فالسلطات المحلية عليها مسؤولية إشراك المواطنين عبر اللجان الرسمية وتأطيرهم ، وعليها أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات .
* المجتمع المدني : ضرورة توفر مجتمع مدني قادر على تأطير المواطنين في العمل التطوعي وفي قيم المشاركة والتنمية التشاركية ، والعمل مع السلطات المحلية والرسمية لمؤسسات الدولة في صنع السياسات العامة المختلفة ، والمراقبة على تنفيذها.
* القطاع الخاص: جعل القطاع الخاص شريك فعال في التنمية ، والمشاركة مع الحكومة المركزية والإقليمية في كافة جوانب هذا الفعل التنموي.

**ب/ أبعاد الحكم الراشد** : يسعى الحكم الراشد إلى تحقيق الرشادة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

* البعد السياسي : ويتمثل في بناء سلطة شرعية تحترم فيها الحقوق والحريات وتتحقق فيها المشاركة الفعلية والتداول على السلطة .
* البعد الاقتصادي : تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي وتجسيد الرشادة التسيرية للاقتصاد الوطني ، والحفاظ على الثروة ودحر الفساد الاقتصادي والمالي .
* البعد الاجتماعي : ويتعلق بتنمية المجتمع الإنساني والقضاء على كافة المشاكل الاجتماعية كالفقر والمرض ورفع معدل التعليم والنمو الفكري .

**2/ علاقة النهضة بالديمقراطية والتنمية و الرشادة** : تمثل النهضة ظاهرة صحية تسعى جل المجتمعات بالفطرة لبلوغها ، وتجسيد هذه النهضة لا يتأتى دون دعائم وركائز وأسس واضحة ومدروسة ومخططة ، أهم هذه الوسائل الديمقراطية كمنظومة قيمية شاملة تسعى لتحسين خدمة المجتمعات على كافة المستويات ، إلى جانب قاعدة وركيزة أساسية تدعمها وتتوافق معها ألا وهي المشروع التنموي ، وبالتالي قوام النهضة والتقدم واستشراف المستقبل يقوم على هذين العاملين الديمقراطية والتنمية ، فلا يمكن فصل النهضة عن هذين العاملين ، ولا يمكن تحقيقها بعيدا عنهما، بحيث يستحيل قيام نهضة تنتفي فيها قواعد المشاركة والعدالة والمساواة والحريات والاستقرار السياسي والاجتماعي ، كما لا يمكن قيام نهضة بلا إنتاج اقتصادي وفكري ونمو واضح على كافة المستويات ، إذن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية والنهضة هي علاقة ترابطية تكاملية سببية ، فهما وجهان لعملة واحدة ويستحيل قيام الواحدة دون الأخرى ، ويعد الحكم الراشد والرشادة على كافة المستويات رهان داعم لمقومات النهضة الممثلة في الديمقراطية والتنمية ، لكونه يقضي على الخلل الذي يعيق بناء المستقبل والنهضة وهو الفساد .

**المحور الثاني : تحليل دور الديمقراطية والتنمية كمقومات للنهضة العربية ورهانات تجسيد ها**

1/ تشخيص واقع الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي

1/ دور الديمقراطية والتنمية في بناء المستقبل العربي

3/ الحكم الراشد رهان تجسيد مشروع النهضة وبناء المستقبل العربي.

**1/ تشخيص واقع الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي:**

إن القراء التحليلية للأزمات العربية الحالية إن صح التعبير تسميتها ليست بالجديدة لكون الأزمة موجودة مند قيام هذه الأنظمة ، أو بالأحرى منذ تولي الحكام العرب زمام السلطة وهذه الشعوب تتغذى على دعائم هذه الأزمة المتجدرة في عمق كيانها السوسيولوجي ، وما الإنفجارات المتتالية هنا وهناك إلا إفرازات لمكبوتات القمع السياسي ، والتهميش المفروض من قبل أنظمتها الاستبدادية المقننة بتسميات كلاسيكية تخفي وراءها هيمنة جبروتية تختلف على جبروت الديكتاتوريات القديمة التي تزعمها هثلر ونابوليون وموسوليني ، لكنها تختلف في كون معظم ديكتاوريات العرب لا تخرج عن نطاق أقاليمها فهم زعماء على شعوبهم وعملاء خانعين خاضعين في نضر غيرهم من الدول الإمبريالية ، ولعل المتتبع في عمق هذه الأنظمة العربية يجد بأن الخلل في البناء هو بشكل عام يعود لغياب الإرادة الحقيقية للإصلاح، ويمكن تلخيص واقع الوطن العربي حاليا في إخفاق سياسي وغياب للمشروع التنموي .

**أ/ فبالنسبة للإخفاق السياسي** كان نتيجة تأسيس أنظمتها على أرضية هشة حيث اعتمدت النخب السياسية في الوطن العربي على شرعية القوة لحفظ سلطتها ، كما سعت إلى بناء تلك الشرعية بعيدا عن العنف المادي ، وقد تنوعت عناوين بناء هذه الشرعية من انجاز المشروع التنموي إلى النضال من أجل الوحدة الوطنية والقومية ، إلى شرعية عصبوية وهي أكثر أنواع الشرعيات سيادة في الدول العربية،ومنها ما استمدت من حق ديني.

 فالشرعية السياسية في البلدان العربية لم تتأتى بالأساليب الديمقراطية الحديثة فهي شرعية "تعاني أزمة مزمنة تلقي بديولها على مجموع الحياة السياسية الداخلية ، وتضع الكوابح في سيرورة التطور والتقدم في المجال السياسي"([[23]](#endnote-9)) ، وتعد العصبية الأهلية من أكثر مصادر الشرعية سيادة في الدول العربية ، فهي قوام 8 نظم سياسية على الأقل "وهي قوام الحياة السياسية في اثني عشرة دولة بها تقوم السلطة ، وبها تنحل متى اهتزت توازنات النظام الاجتماعي والسياسي العصبوي ، وتتزود من طاقتها الاجتماعية حركية الصراعات السياسية الداخلية ، وتنطبع بها على النحو الذي تتحول معه العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة في حالات ، أو إلى مصدر توليد وإفرازات المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبيانها في حالات أخرى"([[24]](#endnote-10)) ، وحتى جل المؤسسات السياسية التمثيلية كالبرلمانات وأشباهها ومجالس الشورى تفصل على مقاس هذه النظام العصبوي.

 وقد تكرس هذا الإخفاق السياسي بالفشل المفضوح في تحقيق التنمية السياسية والديمقراطية ، والعجز عن تعويض خسارة شرعيتها الوطنية والقومية بشرعية ديمقراطية دستورية، مما أدى إلى تعميق الهوى بينها وبين شعوبها ، وسرعان ما اتسعي هذا الهوى حتى فرض على هذه الأنظمة محاولة تجريب بناء شرعية السلطة والنظام السياسي من المدخل الديمقراطي ، لكونها عملية سلمية لا تهدد سلطة النخب الحاكمة ، وهذا ما يفسر تغاضيها عن تداول المطالب الديمقراطية في أوساط المجتمع والمعارضة والتعاطي معها من منظور القبول ببعضها وقد ساعد على ذلك ما يلي :

* نمو ثقافة سياسية ديمقراطية نتيجة توسع التعليم وتطور برامجه وانتشار الصحافة المكتوبة والإعلام السمعي البصري ، وتزايد معدلات النمو الثقافي لدى المجتمعات العربية ، حيث أصبح الناس أكثر وعيا لحقوقهم الطبيعية والمدنية ، وتعميم الثقافة المدنية والديمقراطية في أوساط الجامعيين والكتاب والباحثين.
* إلى جانب العامل الدولي : فالنخب الحاكمة في وقت مضى كانت تتجاهل المطالب الديمقراطية الداخلية وكان الرفض يصل بها لدرجة استخدام العنف والانتهاك للحقوق السياسية والمدنية ، ولكن بعدها أصبحت الدول الكبرى تضغط عليها وتدفعها لتبني الديمقراطية وحقوق الإنسان سواء بشكل مباشر أو عن طريق الضغط باستخدام مؤسساتها المالية العالمية حيث كانت تفرض على الدول العربية مقابل حصولها على القروض تحسين الحريات العامة وحقوق الإنسان.

وظلت العملية السياسية لمعظم الأقطار العربية مغلقة أو شبه مغلقة ، فبالرغم من التحول الديمقراطي الذي شهدته البعض منها خلال السنوات الأخيرة فلم يحقق هذا التحول وصول القوى الشعبية لجهاز اتخاذ القرارات السياسية وصنع السياسات العامة لشعوبها، فهذا التحول " ظل يدور في الإطار الشكلي والمظهري والاستعراضي ، مثل تأسيس أحزاب سياسية متعددة لا تجد طريقها إلى السلطة ، وحملات انتخابية جوفاء ، ومناقشات بيزنطية داخل المجالس النيابية ، وليبرالية صحفية غير مجدية ، إذ على الرغم من ذلك كله مازالت العملية السياسية بعيدة عن متناول القوى الشعبية بسبب خضوعها لهيمنة السلطة الشخصية للرؤساء ، وفي ظل هذا النمط من العملية السياسية فإن قدرة المشاركة السياسية تتعطل أو تتضاءل أو تنعدم كلية"([[25]](#endnote-11)) ، وحتى محاولات التغيير والتحول التي حدثت في السنوات القليلة الماضية في الدول الثلاث سوريا ، مصر ، تونس أخفقت ، ففي مصر نشأت حركة "كفاية" عام 2004 تعبيرا عن شعارها الرافض لتولي **جمال مبارك** الحكم بعد والده ، ورفض بقاء **حسني مبارك** في منصبه وتمديد حكمه ، وفي سوريا ظهر "إعلان دمشق " في 2005 وفي ظرف قياسي تبخر ما يعرف بربيع دمشق ، ونفس الشيء بالنسبة "لهيئة 18 أكتوبر" في تونس ، التي لم تدم طويلا وحتى التعديل الدستوري الذي قام به **بن علي** سنة 2002 كان مخيبا لأمال المعارضة السياسية ، وأكد الاختلال التوازني بين السلطات ، وإطلاق تولي رئيس الجمهورية دون تحديد للعهدات الرئاسية ، وقد كرست هذا الإخفاق الانتخابات التشريعية لسنة 2004 بشكل أسوأ من سابقتها ، وهو الأمر الذي أثبت الانسداد السياسي لأفق التغيير السلمي في تونس ، إلى أن جاء العنف مع نهاية 2010 وانتهى بإسقاط نظام بن علي بعد حكم دام 23 سنة.

ويمكن تبرير أسباب الإخفاق العربي في بلوغ التحول الديمقراطي في العجز **أولا** عن خلق تحالفات كبرى للتحول الديمقراطي كتوطيد العلاقة بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام ، الشعب والعناصر البيروقراطية، **وثانيا** غياب الرغبة الفعلية للتحول الديمقراطي ، **وثالثا** لم "يطرح على جدول أعمال هذه الحركات فكرة إقامة تحالفات إقليمية أو دولية من أجل تحقيق الديمقراطية في العالم العربي ، كل ما هنالك أن هذه الحركات انطفأت على الشأن القطري الخاص ، دون السعي إلى بلورة خطابات إقليمية لتحقيق التحول الديمقراطي ."([[26]](#endnote-12))

**ب/ على صعيد التنمية** : الدول العربية حملت على عاتقها مسؤولية التنمية مند الاستقلال ، أي خمسينات وستينات القرن الماضي ، وقد مرت عمليات التخطيط التنموي بثلاثة مراحل ، أولها كانت خلال الستينات والسبعينات وسميت بمرحلة التخطيط الشامل (1960-1973) الذي زاد من تدخل الدولة وملكيتها للموارد الاقتصادية ، وضعف القطاع الخاص ، وقد أفرز ذلك عبئ كبير على الحكومات في الجانب المالي ، وزاد العجز في ميزان مدفوعات معظم الدول العربية فكانت النتيجة ارتفاع المديونية الخارجية ، وبالتالي الاستعانة بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف إعادة هيكلة اقتصادياتها ، ( في هذه المرحلة ،هناك 6 دول حققت معدلات نمو سالبة وهي :جيبوتي ، الأردن وعمان والكويت وليبيا والسودان و14 دولة حققت معدلات نمو موجبة من بينها الجزائر ومصر والصومال وتونس) .

برامج التصحيح الهيكلي :(1980-2000) لم تحقق من خلالها أي تنمية واستفحل الوضع الاقتصادي على ما كان عليه أكثر ، وهذا ما دفعها لتبني المرحلة الثالثة ،وهي مرحلة التنمية الشاملة :(2000-2010) حققت خلالها نمو ونجاح أحسن من برامج التصحيح الهيكلي .

ورغم كل هذه المبادرات والمساعي ، لا زالت المجتمعات العربية بشكل عام تعاني الويلات والأزمات الخانقة التي تلقي بديولها على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية ، من تخلف وتراجع اقتصادي وهذا نتيجة ضعف الهيكلة والبنية التنظيمية والقانونية والسياسية ، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى لنمط السلطة كما سبق الذكر إلى جانب غياب الإرادة الحقيقية والفعلية للنخب الحاكمة في البناء والتشييد وتنمية وتطوير أوطانها ومجتمعاتها ، فهي تقريبا كلها أيادي باعت بلدانها بأثمان رخيسة فالثروات العربية تستنزف من قبل الدول الإمبريالية ، إما بدواعي الاستثمارات أو بدواعي المساعدة على بناء الاقتصاديات العربية ، إلى جانب فساد هذه النخب والتفكير بمنطق المصلحة الخاصة ، حيث استفحل الفساد في مفاصل هذه الأنظمة ونسبة كبيرة من الأموال والثروة أنهكت من قبل هؤلاء الحكام ، وتوزعت في أرصدتها الخاصة في البنوك أو في مشاريع وعقارات تنشط في الخارج ، بدليل تصدر الدول العربية في السنوات الأخيرة للمراتب الأولى في الفساد والجزائر أكثر واحدة من بين هؤلاء .

وقد اختلفت درجات فساد الأنظمة العربية من دولة إلى أخرى من مشرقهم إلى مغربهم واستفحلت أكثر في الدول المغاربية ، ففي المشرق كدول الشرق الأوسط والجزيرة العربية الأوضاع والأمور أقل حدة ، وينبغي أن نكون موضوعيين في الحكم و الاعتراف بالجهود المبذولة من طرف أمير دولة قطر لتقوية ونهضة دولته والنتائج تعكس ذلك ، كذلك تقدم اقتصادي ملحوظ لدى الإمارات والكويت عكس ما نجده في الجزائر ومصر وليبيا وتونس، ولو نعطي مثال للاستشهاد بالاستنزاف الممارس على اقتصاديات هذه الدول من قبل حكامها نجد مثلا الثروة التي وجدت عند القدافي لوحده عند إسقاط نظامه تكفي لإعالة الشعوب العربية لأربع سنوات ، فبعملية حسابية بسيطة جدا لو نجمع الأموال التي وجدت عند القدافي وعائلته كاملة من زوجته وأولاده نستطيع أن نقيم نهضة تنموية عربية شاملة وانظروا حجم الكارثة ، نفس الشيء في الجزائر حجم الأموال المفقودة من الخزينة العمومية في العشر سنوات الأخيرة لا تعد ولا تحصى منها ما أهدر في المشاريع الوهمية أو غير المخططة والتي جسدتها عديد السياسات كسياسة لونساج التي لم تجدي نفعا في ظل سوء التخطيط لها وتنفيذها بفعالية ، فالمال العام هدر بلا حسيب ولا رقيب حتى المستفيدين تم إعفاءهم من الضرائب ، فالمال هو مال الشعب فالسلطة ليس من حقها العبث هكذا بالمال ومنحه دون وجه حق ودون عدالة توزيعية، والجزء المتبقية من المال تعرض للسطو من قبل المسؤولين في كل القطاعات وفي معظم المؤسسات كل حسب طريقته في سلب هذا المال.

المملكة العربية السعودية نجدها تتنعم بأموال حج المسلمين دون توجيه جزء منها لدعم مشاريع التنمية في الدول ذات الفقر المدقع والاقتصاد المنهار مثل اليمن والصومال ، سوريا تحت قصف وحصار نظامها السياسي ودول جيرانها تتكبد الويلات معها وبطريقة غير مباشرة تضرر اقتصادياتها واستقرارها السياسي، العراق يعيش على مخلفات الدمار الذي تركه الغزو الأمريكي في 2003 ، فلسطين تحت وطأة الاحتلال الصهيوني ، كلها معطيات توحي ببنية اقتصادية مهتزة في الوطن العربي ونهضة تنموية مغيبة

وباختصار الأوضاع العامة في الوطن العربي السياسية والتنموية يمكن حصرها باختصار فيما يلي :

- أحادية وسلطوية صنع القرارات السياسية.

- غياب المشاركة وإقصاء القوى السياسية من حقها في التعبير عن مصالح الشعوب.

- سيطرت ثقافة الخضوع والخنوع لدى أفراد المجتمع وغياب المواطنة الحقيقية.

- اقتصار الإصلاح الديمقراطي على الشعارات والخطابات الجافة الخالية من المضامين الحقيقية للفعل الديمقراطي.

- هشاشة البناء الاقتصادي العام للوطن العربي ليس بفعل ندرة الثروات ولكن بفعل الفساد وسوء التسيير وهدر واستنزاف هذه الثروات تحت درائع ومبررات متنوعة .

بشكل عام واقع المجتمع العربي حاليا يعاني من إخفاق سياسي في تجسيد الديمقراطية الفعلية وغياب المشروع التنموي وهما ركيزتين أساسيتين تقوم عليهما نهضة وتقدم أي دولة أو أمة ، فبالرغم من تجدر مبادئ الديمقراطية في عمق المرجعية الدينية للدول العربية قبل أن تنتهجها الدول الليبرالية كنظام للحكم ، إلا أنه ولا دولة عربية لغاية القرن 21 جسدت حقيقة هذه الديمقراطية ، وهذا ما يضعها أمام أكبر مأزق في سبيل نموها ونهضتها واستشرافها لمستقبلها ، فتجسيد مبادئ الديمقراطية بدءا بأهم مبدأ وهو التداول على السلطة وتحقيق خيارات شعوبها فيمن يحكمها أو يسير أوطانها حتما سينعكس إيجابا على تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الثروة ، وبالتالي الوصول حتما لتحقيق درجة عالية من النمو الاقتصادي ، وهذا ما يدفعنا كباحثين للتساؤل ومن ثمة تقديم تصور لكيفية تفعيل هذه الديمقراطية والتنمية لأجل بناء المستقبل العربي ، هذا ما سيتم توضيحه في العنصر اللاحق.

**2/ دور الديمقراطية والتنمية في تجسيد مشروع النهضة العربية**

 إن النهضة العربية المطلوبة تقوم على التنمية والديمقراطية كمقومات أساسية لها ، وقد أثبتت التجارب في العديد من الدول العربية أن محاولات الإصلاح الديمقراطي باءت بالفشل في وجه التحولات والمطالب الاجتماعية المتنامية ، وأضحت مجرد بنى قانونية خالية من مضامين الديمقراطية الحقة فلا تعددية تجسدت ، ولا حرية ترسخت ولا حقوق مدنية تكرست وتعبدت ، فمعظم الأحزاب التي تدعي المعارضة نجدها انشقت عن الحزب المركزي المستأثر بمقاليد الحكم والسلطة مثلما هو حاصل في تونس بالنسبة للحزب الحر الدستوري ، وفي المغرب بالنسبة لحزب الاستقلال ، والجزائر بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني ، ويعود السبب في ذلك لفقدان ثقافة الحوار وتشبت القيادات التاريخية بمقاليد الدولة، وقد كان عامل إقصاء الشعوب من المشاركة في صنع القرارات المصيرية من أكبر العراقيل في سبيل بناء المستقبل العربي المشترك على صعيد الأمة العربية ، فغياب المشاركة وإقصاء الشعب خلق نقص في كفاءة الديمقراطية وفي عدم جدوى تبنيها لكون العمود الفقري الذي تقيم عليه مهمش في ظل هذه الظروف

 إن بناء مستقبل عربي ونهضة شاملة لا يتأتى من دون خلق قاعدة صلبة ومتينة تكون عماد ومقوم لها ألا وهي التنمية والديمقراطية ، فهما مقومان وعنصران متكاملان يدعم أحدهما الأخر ، وما يقوي الرابطة بينهما أنهما تنبعان من تطلعات الشعوب وحقوقهم المشروعة ، "فالتاريخ يظهر أن التجارب التي جرى فيها الفصل بين الديمقراطية والتنمية انتهت في أغلب الأحيان إلى الفشل ، وعلى العكس من ذلك فإن الرابط بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية يسهم في ترسيخهما معا بصورة دائمة([[27]](#endnote-13)).

أ/ **تفعيل الديمقراطية** : فالديمقراطية كمنظومة قانونية إحدى الخيارات أو الحلول الناجحة لدى الشعوب العربية والتي ينبغي تجسيد مبادئها على ارض الواقع، وفي ظل محاولة تطبيق هذه الديمقراطية وعدم تجسدها نحاول تقديم بعض الأسس والمرتكزات التي ينبغي تفعيلها للوصول لهذا الهدف المنشود لتجسيد مبادئ الديمقراطية وترسيخها وهي كالتالي :

**أولا** : **خلق الوعي السياسي لدى المواطن العربي:**  وهذا في كل بقعة ومنطقة من أقاليمه والإشادة بأهمية الديمقراطية وضرورتها كثقافة وكنظام لتسيير شؤونه ، لأن الخلل في فشل التحول الديمقراطي في الوطن العربي يعود لعزوف الجماهير عنه ، وترسيخ في ذهنيته الأهمية القصوى والضرورية لها ليس بكونها كفعل سياسي يقوم على توسيع نطاق المشاركة السياسية ، ولكن بكونها وسيلة لتطوير الحياة بكافة جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والسعي لنشر هذا الوعي على أوسع نطاق ولكل الفئات.

ذلك أن تجسيد الديمقراطية مرهون بالوعي بها أولا ، وهذا الوعي يتوقف على ترسيخها في الفكر والثقافة ، والمرجعية الحضارية ، والمواطن العربي اليوم لم يصل بعد لمستوى الوعي الذي يحدث القطيعة مع فكر ما قبل الحداثة السياسية ، حتى الخطاب السياسي للنخب الحاكمة في العصر الحديث والمعاصر ضد الديمقراطية "إما بصورة صريحة ، وإما بشكل ضمني ، وحين لم تكن الديمقراطية مستهدفة بذاتها مباشرة ، فإن تأجيلها أو صرف النظر عنها أو ترجمتها إلى ما ليست هي عليه ، كان بكفي لإقصائها من دائرة الاهتمامات المؤسسة للوعي ، ومن دون شك فإن الخطوة الأولى في تأسيس الوعي بالديمقراطية هو الكشف عن الكيفية أو الكيفيات التي كانت توظف بصورة أو بأخرى في تأجيلها أو صرف النظر عنها"([[28]](#endnote-14))، لهذا نجد أن معظم الذين يرفعون الشعار في الدول العربية للمطالبة بالديمقراطية فيما مضى عن غير وعي عميق بأهميتها وما ينبغي تقديمه لتجسيدها من تضحيات ، هناك من طالب بالديمقراطية فقط تحت ضغط الرغبة للتخلص من حكم القبيلة أو الحزب أو حكم العسكر ، وهناك من طلب بالديمقراطية فقط لكونه في المعارضة دون أن يكون له استعدد لممارستها ، وهناك من أراد الديمقراطية لضمان الحريات واحترام حقوق الأقليات ...الخ، نلاحظ أن كل فئة تريد الديمقراطية لغاية محدودة وضيقة ، وأحيانا بلا هدف ولا غاية ، يعني غياب الوعي بالديمقراطية والإيمان بها كمبدأ وضرورة وكمنظومة قيمية ونظام عادل للحكم كان سببا في فشل التحول الديمقراطي العربي.

فالديمقراطية العربية تحتاج إلى تأسيس في الوعي العربي المعاصر ،"ما زالت في حاجة إلى جعلها تتحول داخل الوعي العربي من قضية تحيط بها شكوك، إلى قناعة لا تتزعزع كقناعة العقل بالضرورات البديهية"([[29]](#endnote-15)) ، لهذا لكي تنجح الديمقراطية العربية لابد كشرط ضروري من تعبيد أرضها وهو المواطن العربي بشكل خاص كأرضية وكمحرك لها ، فخلق الوعي السياسي بها يضمن نجاح تجسيدها .

 **ثانيا:** **تفعيل المشاركة السياسية** : إتاحة الفرصة للمواطنين في المشاركة في الفعل السياسي على جميع مستوياته وتفعيل قنوات هذه المشاركة والعمل على تكريسها ، وجعلها حق مشروع وثقافة قائمة بذاتها ، وحتى يأتي العمل السياسي الجماعي بثمار في تجسيد الديمقراطية العربية الفعلية "ينبغي أن يبنى على أساس برنامج ممتد زمنيا يتصدى للقضايا الأساسية في مقدمتها العلاقة بين الدين والدولة ، نضرا لأن اضطراب هذه العلاقة لا يحول فقط دون التنسيق والتعاون بين القوى السياسية المختلفة ، لكنه يوفر أيضا سندا إضافيا لتمديد بقاء الأنظمة التسلطية العربية بدعوى مواجهة الإسلاميين ، والحفاظ على الحد الأدنى من مدنية الدولة العربية المتآكلة"([[30]](#endnote-16))، ولكي تنجح الديمقراطية العربية ينبغي السعي لتعبئة الجماهير بأساليب مختلفة وتفعيل المشاركة الجماعية ونبد الاستعلاء على الجماهير ، والبحث عن تحالفات جديدة تدعم وتفعل المشاركة الديمقراطية الجماعية ، وتشترك فيها كافة القوى من مجتمع مدني ورجال الأعمال والمؤسسة الدينية والمهنيين والمختصين ، حيث تستند الأنظمة السياسية العربية المتسلطة "إلى اقتصاد ريعي ، وشرعية دينية ، ومساندة من رجال الأعمال التي ترتبط مصالحهم بالنظام الحاكم ، فضلا عن امتلاك وتوجيه مؤسسة الإعلام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، يحتاج كسر احتكار التسلط السياسي إلى ما يشبه التحالف الواسع'الرأسي' الذي يخوض في مختلف تكوينات المجتمع وطبقاته ، يستخلص من بينهم تحالفا عريضا مطالب بالديمقراطية والحرية ويوفر لها الدعم الشعبي، والمالي والغطاء الشرعي اللازم"([[31]](#endnote-17))، وهكذا تحقق المشاركة الجماعية فعاليتها في تجسيد الديمقراطية بشكل يضمن استمرارها عكس ما حدث في الانتقالات القصيرة السابقة التي لم تعمر طويلا نتيجة غياب هذه الأرضية المشكلة من كوادر وفواعل وأطراف متنوعة ومتعددة.

 **ثالثا :** **إبعاد العامل الدولي عن تجسيد المشروع الديمقراطي** : فلكي تنجح الديمقراطية في العالم العربي ينبغي تحييدها من التدخل الأجنبي أو الدولي ، والذي عادة ما يكون في خدمة التسلط السياسي وتشجيع قمع المعارضة ، وهو الشيء المؤسف الذي نلاحظه في معظم الأنظمة العربية فالموقف الدولي اتضح بشكل واضح في دعمه للتسلط أكثر من وقوفه بجانب الإصلاح ، وهو الموقف المتناقض الذي وقعت فيه الدول الرأسمالية الكبرى ، ولعل السبب في ذلك هو الخوف من فقدان مصالحها في هذه الدول ، وبالتالي تسعى جاهدة لكسب ولاء النخب الحاكمة لها حتى ولو كانت هذه النخب لا تسير في اتجاه التحول الديمقراطي ولا تحترم الحقوق والحريات.

**رابعا :** **مبدأ التداول على السلطة و التعددية**: إن فتح المجال للتداول على السلطة القائم على اختيارات الشعوب حتما سينعكس إيجابا على الممارسة السياسية من جهة وتجسيد الفعل الديمقراطي من جهة أخرى، وفي هذا الإطار نجد الشعوب العربية معظمها لا تدين بهذا المبدأ ، وغير وارد في قاموس نظامها السياسي بالرغم من وروده حقيقة في عمق شريعتها وديانتها التي تدين بها قبل تبنيه من قبل الدول الليبرالية ، حيث نجد في دول المشرق أنظمة ملكية متربعة على عرش السلطة منذ الأزل وفي دول المغرب مزيح من الملكية وفوضى من التشدق بديمقراطية غير واضحة المعالم ومعقدة وملتوية في شكل نظام ملكي بصبغة ديمقراطية في دساتيرها ، كما هو الحال مع النظام السياسي الجزائري الذي أنتج لنفسه ديمقراطية خاصة به يتصرف فيها كما يحلو له ، وهذا اخطر أنواع الحكم أين يصبح شكل النظام غير واضح المعالم ، وعلى المدى البعيد يفقد الشعب ثقته فيه نتيجة العبث ببنوده الحقيقية وتجاهل إرادة شعبه ، فمنذ أن تم إقرار التعددية السياسية في دستور 1989 لم نشهد تداول حقيقي فعلي ومشروع على السلطة قائم على انتخابات شفافة تحترم فيها إرادة الشعب ، ويمكن إحالة ذلك لعدة اعتبارات سياسية وتاريخية ضاربة بجذورها في عمق مفاصل النظام السياسي الجزائري ، لهذا وجب إحياء هذا المبدأ وإدخاله حيز التطبيق الميداني ليعود بالنفع العام في سبيل إرساء دولة الحق والقانون ، وتكريسه كمبدأ وليس كشعار جاف في الخطابات السياسية المنمقة ، فتكريس هذا الأخير يعطي فرصة لمبادرات الإصلاح الحقيقية ويوفر المنافسة لها وفق برامج انتخابية يعرضها من ينوون حقا بناء دولهم وتحقيق إرادة شعوبهم في ذلك ، كما أن "مبدأ التداول على السلطة يجعل مؤسسات القرار بكل ممارساتها مكشوفة على المتناوبين على الحكم ، مما يقضي على الفساد والتعسف في استعمال السلطة ، وأساليب التستر والتخفي خلف النفوذ ، ويمنع الانحراف من أن يتغلغل في أوصال مؤسسات الدولة بشكل كبير"([[32]](#endnote-18)) .

كذلك من بين الأساليب الكفيلة بتفعيل الديمقراطية إحدى مبادئها الجوهرية الممثلة في التعددية الحزبية فوجود أحزاب معارضة حتمية للحياة الديمقراطية ، وتنمي عن غاية في تحقيق الصالح العام ، فالتعدد والتنوع سنة الديمقراطية ، فالسلطة السياسية قد تفرض نفوذها على فرد أو جماعة ضيقة لكن يصعب عليها الوقوف في وجه جماعات منظمة ومؤسسة كالأحزاب السياسية الممتدة والمنبثقة عن الشعب ، ولها قنوات للتأثير والتعبير ، ولها صوت يسمع له و ممثلين يشرعون.

فتفعيل التعددية الحزبية في أوطاننا العربية إحدى الميكانيزمات التي تخدم الانتقال الديمقراطي الصحيح والفعلي ، وتفعيلها ينبغي أن يقوم على ركيزة أساسية وهو فعالية التمثيل الحزبي وليس مجرد التصفيق والتهليل ، والظهور في الحملات الانتخابية بمظهر الممثل المهرج الذي يعرف بأن المسرحية بطلها معروف وهو حزب النظام الحاكم ، وهذا للأسف ما نجده في أقطارنا العربية ، كما هو حاصل كمثال بليغ للتمثيل عندنا في الجزائر ، بحيث نجد في كل حملة انتخابية تشريعية الأحزاب تكثر العويل والنباح ، وبعد ظهور النتائج تصفق للحزب الفائز دائما وهو حزب جبهة التحرير الوطني ، وبالتالي دورها ريائي وتمثيلي وصوري تغيب فيه صفة التمثيلية الفعلية للحزب كحزب مستقل له إرادته وبرنامجه وهدفه وهو خدمة أغراض ومصالح الشعب، لذا وجب تفعيل التعددية الحزبية وتجاوز هذه الأحزاب المجهرية الناشطة تحت ظل الحزب الكبير ، وهو حزب السلطة الحاكمة المسيطر على مقاليد الحكم مند الاستقلال . فإذا حققنا فعلا تعددية حزبية فعلية حتما سننجح في هذا الجانب في تجسيد الديمقراطية التشاركية حقيقة.

**خامسا : تكريس مبدأ الفصل بين السلطات** : المؤسف أن هذا المبدأ كمقوم للديمقراطية نجده غير مجسد في الأنظمة السياسية العربية ، لهذا ينبغي تفعيله وليس رسمه كما هو حاصل، فالسلطة التشريعية هي المؤسسة التي تشرع في الدولة وقد اصطلح على تسميتها بالبرلمان ، وفي الدول العربية والإسلامية بمجلس الشورى أو الشعب ، مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني ، والسلطة التنفيذية هي المؤسسات التي تتكفل بالحرص على تطبيق القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية ممثلة في رئيس الجمهورية والوزراء ومختلف الهياكل الإدارية ، والسلطة القضائية يجسدها مجموع القضاة والمؤطرين السامين للسلك القضائي، فالسلطة القضائية تفسر القوانين وتفرض احترامها وتحقق العدل والمساواة ، لكن المؤسف أن القضاء في بعض الدول العربية غير مستقل عن السلطتين التشريعية والتنفيذية ، فكثيرا ما تفرض وتبسط السلطة التنفيذية يدها على القضاء والتدخل في وظائفه ، الأمر الذي انعكس سلبا على العدالة الاجتماعية كركيزة أساسية ، لهذا ينبغي توظيف استقلالية القضاء بشكل فعال وفي الجانب الذي يخدم الديمقراطية ، سيما وأن القضاء هو منبع الطمأنينة ونواة العدالة يحتكم له كل مظلوم من كافة شرائح الشعب ، ويجازي كل ظالم اخل بمبدأ العدل والحق .

والعدالة في الدول العربية شبه مغيبة وعلى كافة المستويات ، لا في الأقطار الإقليمية ولا على المستوى القومي العربي في مختلف القضايا المصيرية للأمة برمتها ، وتجسيدها في الواقع الميداني أضحى حتمية قيمية يبنى عليها المشروع النهضوي العربي ، فهو يخدم التحول الديمقراطي ويحقق المشروع التنموي على حد سواء.

**سادسا: تفعيل وتوسيع وسائل الإعلام والاتصال** : وسائل الإعلام والاتصال تعتبر من أهم وسائل التواصل بين الأفراد والمجتمعات بشكل عام ، ومن أقوى الوسائل تأثيرا بين الحكام والشعوب ، لا سيما في عصرنا الحاضر ، فلم تعد مقتصرة على الصحف والإذاعات والتلفزيونات بل في منظومة الكترونية اتصالية واسعة هي شبكات التواصل الاجتماعي ومختلف المنابر الإلكترونية الحديثة ، فهذه الوسائل الإعلامية ينبغي أن تكون حرة وغير خاضعة لإرادة السلطة الحاكمة وبالتالي تكون اقرب في نشر الأخبار وتصرفات الحكام.

فتناول "قضايا الشأن العام وتصرفات السلطة الحاكمة في وسائل الإعلام يعين على ترقية مبدئي الشفافية والمساءلة ، كما أن تداول المعلومة يشجع على الاتصال فيسمح للسلطات بمعرفة رأي المواطنين من جهة ويتيح لهؤلاء فرصة الإطلاع على مواقف الحكومة والمعارضة من جهة أخرى."([[33]](#endnote-19)) ، فوسائل الإعلام وسيط بين الشعب والسلطة الحاكمة وهي حارس لبوابة النظام السياسي ومغذي لفعاليته واستمراريته في الفعل ورد الفعل ، فهي تنقل الانشغالات والتجاوزات من خلال نشر أخبار الفساد وسوء التسيير، وضعف الحكومة في الجرائد والإذاعة والتلفزيون ومواقع التواصل الاجتماعي، والمنابر الإلكترونية وهي بهذا تنمي وتنير الرأي العام بأفعال النظام الحاكم ، وبالتالي تخلق رأي عام يضغط على القوى المسؤولة عن هذا الانحراف ، فهي رقيب على السلطة الحاكمة وحتى على الأجهزة الرقابية في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

إن تفعيل آلية الإعلام في الوطن العربي على أسس الحرية والاستقلالية يعد مقوم فعال لإرساء النظام الديمقراطي الفعلي ، وينبغي أن نشير في هذا الجانب إلى ضرورة التركيز على الاحترافية الإعلامية والتكوين الإعلامي الجيد الذي يخدم ترسانة هذه الوسائل في الجانب الذي يدعم الديمقراطية ولا يخل بحقيقتها ، لأن بعض الدول العربية في السابق التي تبنت خيار التعددية السياسية والإعلامية كتكريس للنهج الديمقراطي الذي تبنته في دساتيرها لم تنجح ترسانتها الإعلامية في دعم مشروع الديمقراطية وتفعيله، وهذا راجع لغياب الكفاءة الإعلامية القادرة على تنفيذ هذه الديمقراطية وخدمة أغراضها ونذكر على سبيل المثال هنا في الجزائر في التسعينات لما أقرت الدولة أول قانون للإعلام على أسس التعددية كتكريس لمبادئ دستور 1989 ، وما رافقه من تأزم للوضع الأمني للبلاد ، هنا الصحافة في الجزائر لم تكن مؤهلة لهذه التعددية وأقحمت نفسها في مشاكل النظام وألحقت أضرار بنفسها من جهة، وبمشروع التعددية والديمقراطية بشكل عام من جهة أخرى ، وهذا ما نتج عنه تجميد القانون الذي يحكمها إلى وقت ليس ببعيد.

وبالتالي توسيع وسائل الإعلام والاتصال العربية ينبغي أن تبنى على أسس الحرية والاحترافية حتى نضمن فعاليتها في تكريس الديمقراطية وتجسيد ممارساتها الميدانية.

هذه أهم المبادئ الديمقراطية التي ينبغي أن تقوم عليها السلطة الحاكمة في كل دولة من الدول العربية كمقومات للنهوض بأوطانها وتنمية شعوبها ، وهذا التطبيق للديمقراطية يحقق الوحدة العربية التي أضحت أكثر من ضرورة في ظل التكتلات الراهنة ، وهذا بالاشتراك مع مقوم أخر وهو التنمية بكافة جوانبها ، وأهم هذه الجوانب هو تحقيق التنمية الاقتصادية ، ففي الوقت الذي أصبحت دول الديمقراطيات الليبرالية تتحدث عن التنمية المستدامة لشعوبها في كافة المجالات نجد المجتمعات العربية لم تحقق بعد مستوى مقبول ومرموق من النمو، ولا زالت معظم شعوبها تعيش تحت خط الفقر وانتشار الأمراض فما المطلوب من هذه الدول في جانب التنمية؟

**ب/ تفعيل التنمية** : تعد التنمية إحدى المقومات الجوهرية التي تؤسس عليها أي نهضة أو تقدم ، والركيزة الأساسية للتنمية هي تسريع تطوير القوى الإنتاجية لمجتمع ما كما ونوعا بالاعتماد على تعبئة القوى البشرية للمجتمع ، ويعد التعليم أساس تعبئة هذه القوى (محو الأمية ، تنمية التدريب المهني).

وتعد التنمية إحدى التحديات التي تواجه الوطن العربي وتحول دون تحقيق نهضته وتقدمه ، وقد يعود هذا العجز في تحقيق التنمية لأسباب تاريخية واقتصادية وسياسية ، والتنمية في حد ذاتها هي تعبير حضاري وأصعب ما فيها هو كيفية الحفاظ على هذا الموروث والإفلات من التبعية.

ولكي تقوم المجتمعات العربية من سباتها وتدهور بنيانها الاقتصادي عليها أن ترسم لنفسها إستراتيجية واضحة ومخططة ومدروسة للتنمية ، تكون انطلاقتها مبنية من عمق المجتمع العربي وليست مجرد تكنولوجيا تشترى وتستورد ، بل على العكس من ذلك ينبغي تعديل سلوكات وخلق مهارات وتنمية وعي بالدرجة الأولى ، وبالتالي هدف التنمية العربية بالدرجة الأولى هو الإنسان أو المواطن العربي ، يقتضي تنمية مواهبه وصقل قدراته ، وترسيخ مفاهيم التقدم في مخيلته.

فالتنمية العربية ينبغي أن يكون العمود الفقري لها هو الإنسان العربي والإمكانات العربية الداخلية ، وليس برامج رأسمالية مستوردة تزيد في عمق التبعية وإضعاف القدرات الوطنية العربية الداخلية .

فالعالم المعاصر اليوم يشهد سلسلة متتالية من الثورات العلمية والتقنية كتفجير الذرة وثورة المعلومات ، وغزو الفضاء وتصميم العقول الإلكترونية والتعرف على الجينات والاستنساخ ، ونقل وزراعة الأعضاء في جسم الإنسان ، إضافة إلى المنجزات في المجالات التطبيقية في شتى المجالات ، فإن انعكاسات هذا كله على المجتمعات العربية لا تزال غير كافية ، وتتصف أحيانا بالانبهار والدهشة وبعدم القدرة على إدراك هذا التطور ، وما يزيد في الخطورة النزوع إلى اليأس من القدرات العربية على ملاحظة التطور والمشاركة في صنع التقدم العلمي والتقني ، بل وأحيانا إلى الإحباط والتشكيك في إمكانيات الأمة وتراثها وثقافتها ، وتهيئة كل مستلزمات التبعية العلمية والخضوع للسيطرة الأجنبية في هذا القبيل([[34]](#endnote-20))

فالتنمية الناجحة تنطلق من عمق المجتمع ومن فهمه والاعتماد على المقومات الذاتية في تنميته ، بدليل أن مخططات التنمية العربية السابقة الشاملة والهيكلية فشلت لأنها لم تنطلق من الواقع الموضوعي للبلاد ولم تلتزم "بسلم أولويات مدروس بشكل كاف ، ويتداخل فيها الرئيسي بالثانوي ، وتعبر الخطة في أحيان كثيرة عن رغبات السلطة لا عن الحاجات الموضوعية للبلد المعني ، وتتصف باعتمادها على الخبرة الخارجية والسوق الخارجية ، والنتيجة الحتمية لذلك تبعية جزئية أو كلية في هذا الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي.([[35]](#endnote-21)) ، ولهذا أضح الاعتماد على القدرات الداخلية في مشروع التنمية الرهان الحقيقي لنجاحها ، فتعميق الوعي بالتنمية من جهة ، وتوظيف الإمكانات الداخلية والحد من الاستشارة والتدخلات الخارجية أساسيات التنمية العربية ، ولكي نحقق هذه الأهداف كمنطلقات للتنمية ينبغي كذلك تجسيد الاستقرار السياسي، وبناء المؤسسات الوطنية على أسس صحيحة ، فهذين العاملين يبنى عليهما كل شيء له علاقة بالبناء والتشييد.

فمن خلال التحليل اتضح أن هذين العائقين يحولان دون تحقيق التنمية في الوطن العربي هما غياب الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات واستفحال الفساد ، لهذا لكي يحقق الوطن العربي تنميته الاقتصادية والإنسانية بشكل عامل ينبغي القضاء على هذا الثالوث الذي أعاق التنمية .

فعلى صعيد الاستقرار السياسي نلاحظ أن هذا العامل مرهون بتحقيق مؤشر الديمقراطية وتفعيل مبادئها كما سبق الذكر ، بحيث يمثل غياب الاستقرار السياسي اكبر المعيقات بدليل برامج التخطيط الشامل في السنوات الأخيرة حسنت من مستوى النمو نضرا للاستقرار السياسي العربي النوعي الذي شهدته الدول العربية عقب استقلالها ، "ففي عام 2009 حققت 6 دول عربية استقرارا سياسيا متوسطا ، ...منها الإمارات العربية ،وعمان والكويت وتونس ، إلا أن عدد الدول التي عانت من استقرار سياسي متدني جدا أصبح أربعة عشرة دولة ، وقد زاد عدم الاستقرار السياسي في عامي 2010 و2011 في معظم الدول العربية بشكل عام"([[36]](#endnote-22)) ، وهذا نضرا للأوضاع التي شهدتها معظم هذه الدول من فوضى واضطرابات اجتماعية وانقلابات على انظمه الحكم التقليدية في بعض الدول (مصر ، تونس ، ليبيا) .

كذلك من بين آليات نجاح التنمية هو بناء المؤسسات على الأسس الصحيحة ، فالدول العربية ورثت مؤسسات ضعيفة اقتصرت مهمتها على الوظائف التقليدية الاجتماعية والدفاع وجمع الإيرادات ، وعجزت عن تنفيذ المشروع التنموي ، وانغمست في الفساد والنهب للثروات الوطنية وجعلها ملك خاص ، حتى مؤسسات هذه الدول فشلت في محاربة الفساد لمادا لكونها طرفا فيه ، فلم تتحقق المساءلة ولا المحاسبة عن طريق الرقابة ، وهذا ما يدفعنا للبحث عن الآلية التي ينبغي أن تترافق مع مقوم تفعيل التنمية والديمقراطية وهو الرشادة التي تبنى على المحاسبة والمساءلة والرقابة كمؤشرات وميكانيزمات لبناء النهضة العربية ، هذه الرشادة يجسدها رهان واحد ووحيد هو تبني الحكم الراشد بمعاييره وآلياته فكيف يكون الحكم الراشد رهان لتجسيد الرشادة على كافة المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية وإحدى دعائم نهضة المستقبل العربي.

**3/الحكم الراشد رهان تجسيد مشروع النهضة وبناء المستقبل العربي.**

إن الديمقراطية والتنمية كمقومات لبناء المستقبل العربي إذا تجسدت على ارض الواقع بشكل فعلي حتما ستخلق رشادة تسييرية في جميع المجالات ، وستتحقق العدالة وينتفي الفساد بفعل الأسس والمبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية ، وهي نفسها تقريبا المبادئ التي يقوم عليها الحكم الراشد ، الذي علاقته بهذين المقومين هي ترابطية تكاملية فلا حكم راشد دون تجسيد التنمية والديمقراطية ولا تنمية وديمقراطية دون بلوغ الرشادة ، فمبادئ الديمقراطية تعد شرط أساسي للرشادة.

فالحكم الراشد كمشروع تنموي سعت الدول العربية لمحاولة تبنيه مند 2002 ، وبغض النظر عن طريقة وكيفية تبني هذا المشروع إذا كان مفروض آو خيار ، هدفنا هو كيفية الاستثمار فيه كرهان لتجسيد نهضة المستقبل العربي ، لاحظنا من خلال تشخيصنا لواقع الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي أن سبب الأزمة وفشل مشاريع الإصلاح هو نظام الحكم الفاسد ، والحكم الراشد جاء في مضامينه الجوهرية لمحاربة الفساد ، فجوهر تحقيق الحكم الراشد هو محاربة واستئصال الفساد ، فكيف يتم توظيف الحكم الراشد كرهان لبناء المستقبل العربي ودعم مقومات التنمية والديمقراطية ؟

لقد تزامن ظهور الحكم الراشد مع تطور مفاهيم التنمية حيث انتقلت هذه الأخيرة من النمو الاقتصادي إلى التركيز على التنمية البشرية ، ثم التنمية البشرية المستدامة (أي الانتقال من الرأس مال البشري ، إلى الرأس مال الاجتماعي) وصولا إلى التنمية الإنسانية ، فهذا التطور للتنمية اقترن بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات منظمة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

فالرشادة الحوكمية ، أو الحوكمة الرشيدة تعد مطلبا عربيا ينبغي تجسيده ، فهي تقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة ، وهي أسلوب إداري تسييري كبدليل للأسلوب التقليدي للإدارة والتسيير والحكم ، وهي طريقة ناجعة لمحاربة الفساد وترشيد اتخاذ القرار في تسيير الموارد المتاحة ، وفي بناء الدولة على أسس سليمة ، فإذا تبنت الأنظمة الحاكمة في الدول العربية الحكم الراشد بشكل فعلي وأدخلته حيز التطبيق الميداني بجعل آلياته تتحرك بصورة فعلية ، حتما سنصل لدرجة عالية من النمو وبالتالي النهضة

فإرساء مبادئ الحكم الراشد سيما المساءلة والشفافية وسيادة القانون من أهم الركائز التي تقضي على الفساد وتكرس استراتيجة التقدم ، فالفساد هو أساس تدهور الحكم سواء كان فساد في بنية السلطة في حد ذاتها كأن تقوم على الأسس الغير ديمقراطية أو الغير شرعية ، أو فساد في استخدام وممارسة هذه السلطة ، وهذا هو الحاصل بشقيه في معظم أنظمة الحكم العربية ، لهذا وجب تفعيل المشاركة وتطبيق مبدأ التداول على السلطة وفق اختيارات الشعوب ، ومتابعة ومحاسبة هؤلاء الحكام من قبل الشعوب عن طريق الوسائط القانونية الممنوحة ، وجعل هذه الأنظمة بهذا تعمل في شفافية وتصرفاتها واضحة ، وأي خلل أو إخلال بهذه المبادئ يعرض صاحبه للمحاسبة والمساءلة أمام العدالة ، والعدالة هنا يجب أن تكون تتمتع بقدر واسع من الاستقلالية ، فهي صاحبة السيادة في تنفيذ القوانين وتحقيق المساواة ، فإذا تجسدت هذه العملية بشكل ديناميكي اندثرت محاولات الإساءة ودحرت نية الفعل الفاسد ، خاصة في جانب تقوية أسلوب المساءلة والشفافية داخل الدوائر الحكومية .

كما أن هذه الغاية لا تتحقق إلا بتشارك وتفاعل كل مؤسسات الحكم الراشد فكلما كان التفاعل بين السلطة السياسية و المجتمع المدني ايجابيا زادت احتمالات الفعالية السياسية خاصة أن للمجتمع المدني دور أساسي آخر و هو المشاركة في عمليات فرض الشفافية و المحاسبة([[37]](#endnote-23))

كما أن ضمان الحق في الإعلام بشكل دستوري و قانوني و تفعيله بتعددية إعلامية بكافة صورها المكتوبة ، السمعية والمرئية و الالكترونية ، حتى تكون قادرة على التحول من مجرد هيكلة إعلامية ذات وظيفة إخبارية إلى وظائف تكوين الرأي العام و توجيهه، والتحري لكشف التجاوز ، يسهم في محاربة التعسف و الفساد ويساعد على المحاسبة و التقويم في عمل السلطة السياسية و مؤسسات الدولة عموما .

إلى جانب تطوير آليات للتدقيق السياسي و الإداري من أجل التقييم و التقويم في الخيارات السياسية و القرارية للنظام السياسي و على كل المستويات([[38]](#endnote-24))، من اجل ضمان تجسيد الرشادة السياسية ، وهي القاعدة الأساسية المفقودة في الأنظمة العربية والتي ينبغي تفعيلها كما يلي :

* تكريس حقوق الإنسان كمنطلق للديمقراطية التشاركية ، وتفعيل التنشئة والثقافة السياسية لخلق مجتمع يقوم على السلم الاجتماعي ، ويتعايش إيجابا مع الاختلاف الفكري و الحوار السياسي .
* تطوير المؤسسات التمثيلية المحلية وتفعيل الحوار والمشاركة بين الحكومات والشعب.
* تطوير الرقابة المالية لتقييم توافق النفقات العمومية مع أهداف البرامج الانتخابية المصادق عليها انتخابيا و سياسيا من اجل وضع حد لتبديد الأموال العمومية والفساد .
* تكوين لجان خبرة مستقلة وطنية أو عالمية من أجل تقييم السياسات العامة القطاعية أو الكلية بهدف الرفع من الأداء السياسي الكلي لنظام الحكم حسب منطق الخدمة العامة.

وهكذا تتحقق الرشادة السياسية القائمة على المشاركة الديمقراطية والمحاسبة، وهذه الرشادة السياسية هي جوهر تحقق مبادئ واليات الحكم الراشد على كافة الأصعدة والمستويات.

فإذا تجسدت الرشادة السياسية في الوطن العربي حتما تكون هناك رشادة اقتصادية مرافقة ومواكبة لها ومحتواة في مضامين الفعل السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي ، بهذا نستطيع أن نقول بأننا أسسنا لقاعدة النهضة وبناء المستقبل العربي ، لأن الرهان الحقيقي المدعوم لمقوماتها المتمثلة في الديمقراطية والتنمية قد تحقق ، ولا يجب أن ننسى بأن كل هذا متوقف على الإرادة الحقيقية للمواطن العربي والحاكم العربي على حد سواء يعني ضرورة توافر إرادة البناء والتشييد ، إلى جانب الوعي بأهمية هذا البناء للنهوض بعالمنا العربي ، ليحتل المكانة الحقيقية التي تؤهله كشريك دولي فعال ، سيما في ظل توافر الإمكانات البشرية والمادية والطبيعية اللازمة لهذه النهضة ، والتي تؤهل الوطن العربي حقيقة ليكون ذا قوة اقتصادية عالمية بامتياز ، فالله جعل هذا الوطن يزخر بالإمكانات ، ولكن غياب الرشادة وغياب الديمقراطية وتسلط السلطة السياسية ، واستفحال الفساد كلها مهلكات وظواهر سلبية وخطيرة ينبغي محاربتها، ومحاربتها تتوقف على رهان الحكومة الرشيدة الفعالة .

 ويمكن الخروج في النهاية بجملة من النتائج والتوصيات التي تعد واجبة علينا كباحثين الاعتراف بها وتعد إحدى أسباب الفشل والإخفاق العام للوطن العربي والتي ينبغي أيضا الالتفات لها، صحيح أن غياب الديمقراطية والتنمية وفشلها سبب التراجع العربي، وحقيقة الحكم الراشد خيار فعال ورهان مكسب ودعامة رئيسية لمقومات النهضة العربية التي حصرناها في الدمقرطة والتنمية بكافة مستوياتها الاقتصادية والإنسانية ، وصحيح أن الوعي والإرادة محرك هذين المقومين ، ولكن ينبغي كذلك تحقيق العناصر التالية:

**-** تفعيل دور النخبة في الوطن العربي، وينبغي الاعتراف هنا بأن النخبة العربية شبه مغيبة ولا تؤدي دورها الكامل في جانب نهضة وتنمية وطنها خاصة في الثلاثين سنة الأخيرة النخبة نائمة ومغيبة، وعاجزة عن تأدية دورها الإصلاحي والتوعوي والتنموي في سبيل نهضة مجتمعها وبناء أوطانها.

**-** تفعيل الوحدة العربية بشكل صحيح وسليم والعمل على القضاء على الخلافات والنزاعات الإقليمية والحدودية والقبلية والعشائرية فهي ظواهر سلبية تفتك بالنهضة وتعطلها أكثر مما تخدمها.

**-** تنمية الحس العربي القومي وتوطيد روابط المرجعية التاريخية والدينية بين الحكومات العربية وشعوبها على حد سواء، وتكريس التعاون والتفاعل والتلاحم ودعم بعضها بعض ماديا وروحيا، من اجل القضاء على الفجوات والاختلالات في النمو والاستقرار، بحيث نجد مجتمعات تعاني المجاعة وبمقابل منها مجتمعات تعيش الترف (مثال الإمارات العربية وقطر والكويت مع الصومان واليمن)، إذن لابد من خلق التعايش القومي وتحقيق الضمير الجمعي.

وتبقى الدمقرطة والتنمية الركائز والمقومات الأساسية، والأرضية الصلبة التي يبنى عليها المستقبل العربي، والحكم الراشد الرهان القوي والداعم لتجسيدها.

**قائمة المراجع**

**1/ الكتب :**

**أ/ باللغة العربية :**

**()** - **أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي** ، سلسلة قضايا الإصلاح 19 ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، د س ن.

**(2)** - الجابري (محمد عابد) ، **كتاب في جريدة** ، صادر عن منظمة اليونسكو سنة 1996 ، العدد 95 ، بيروت ، يوليو 2006.

**(3)** - المخادمي (عبد القادر رزيق ) ، **الإعلام والتنمية : قضايا وطموحات** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 .

**(4)** - بلعزيز(عبد الله) ، **الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات** (في اطار دراسات مسألة الديمقراطية في الوطن العربي ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2002.

**(5)** - مقري(عبد الرزاق) ، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد** : بين حداثة المصطلح وأصالة المضمون ، دار الخلدونية، الجزائر ، د س ن.

**(6)** - منير حجاب (محمد)، **الإعلام والتنمية الشاملة** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009.

**(7)** – ملوخية (أحمد فوزي) ، **التنمية السياحية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007.

**(8)** - طلعت (أحمد ) ، **الوجه الأخر للديمقراطية** ، الطريق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1990.

**(9)-** قلوريني (أن)، **القوة الثالثة : المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية** ، (ترجمة: تانيا بشارة ) ، بيروت، 2005.

**ب/ باللغة الأجنبية :**

**(10) -** Ernest Gellner: "**Conditions for Liberty: Civil society and its rivals"**, London: Penguin books, 1994.

 **(11) -** David Beetham: **"Democracy and Human Rights**", London: Polity Press, 1999.

**- (12)** joseph A . Schumpeter, **capitalism, socialism, and Democracy**, 3rd ed . New York: Harper, 1950.

**2/ الدوريات :**

**(13)** - الطلافحة (حسين)، **التخطيط والتنمية في الوطن العربي** ، في "مجلة جسر التنمية " تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت (منظمة عربية مستقلة) ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 103 ، ماي 2012.

**3/ التقارير:**

**(14)** - تقرير منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان : **التنمية المشاركاتية والحكم الرشيد** ، باريس ، 1995.

**(15) -** غالي (بطرس بطرس) ، **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية** ، تقرير توليفي جامع ، اليونسكو ، 2003.

**4/ الدراسات الغير منشورة** :

**(16)** - خلاف(وليد) ، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي** ، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2010.

**5/ مواقع الأنترنت** :

https**:// www. mawdoo3.com**/النهضة العربية وعواملها على الموقع الإلكتروني موضوع

**الهوامش**

1. - *Martensson , Maria , “****A critical review of knowledge management as a management tool****”, The Jaurnal of knowledge Management , Vol. 4 No. 3 ,2000, p. 205* [↑](#footnote-ref-1)
2. - عبدالرحمن الجاموس، **إدارة المعرفة في منظمات الأعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة،**  دمشق: دار وائل، 2013، ص 15. [↑](#footnote-ref-2)
3. - **هالة عبد القادر صبري، واقع إدارة المعرفة ومتطلبات الإبداع والتجديد في الإدارة العربية، المجلة العربية للإدارة، مج 30 ، ع 2 – ديسمبر 2010ص 159** [↑](#footnote-ref-3)
4. - نفس المرجع السابق، ص 160 [↑](#footnote-ref-4)
5. - ماهـر حـسن المحروق، دور اقتصاد المعرفة في تعزيز القدرات التنافسية للمرأة العربية ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية تنمية المهارات المهنية والقدرات التنافسية للمرأة العربية، دمشق، 6-8/7/2009، ص09 [↑](#footnote-ref-5)
6. - بوطال قويدر وبوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004. [↑](#footnote-ref-6)
7. - مراد علة، جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجلفة- الجزائر. [↑](#footnote-ref-7)
8. - خالد ياسين الشيخ، الاقتقصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، المعهد العالي للهندسة الادارية، ماجستير التأهيل والتخصص في الريادة والادارة والابداع، جامعة دمشق، 2015-2016، ص 19 [↑](#footnote-ref-8)
9. ###  - [علي توفيق الصادق](https://www.alarabiya.net/ar/authors/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%82)، الدول العربية تحتاج نموذجاً اقتصادياً أساسه المعرفة والابتكار، متوفر على الموقع:

### https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/03/25/

 [↑](#footnote-ref-9)
10. - [يونس بلفلاح](https://www.alaraby.co.uk/author/2014/10/12/%D9%8A%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%A8%D9%84%D9%81%D9%84%D8%A7%D8%AD)، مشروع اقتصاد المعرفة بالعالم العربي، متوفر على الموقع:

*https://www.alaraby.co.uk/supplementyouth/2016/3/5* [↑](#footnote-ref-10)
11. - مؤشر المعرفة العربي 2016، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الامارات العربية المتحدة: دار الغرير للنشر، 2016، 10 [↑](#footnote-ref-11)
12. - قطر تتحول نحو اقتصاد المعرفة:

*http://www.al-watan.com/news-details/id/98332* [↑](#footnote-ref-12)
13. - زميلة بنجلاوالا، تعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة في قطر، مركز بروكنجز الدوحة، ايلول 2011، ص 02 [↑](#footnote-ref-13)
14. - زميلة بنجلاوالا، المرجع السابق، ص 03 [↑](#footnote-ref-14)
15. ) –( https**:// www. mawdoo3.com**/النهضة العربية وعواملها على الموقع الإلكتروني

تم التصفح يوم 10/11/2018 الساعة 01:30سا [↑](#endnote-ref-1)
16. () - محمد منير حجاب ، **الإعلام والتنمية الشاملة** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2009 ، ص33. [↑](#endnote-ref-2)
17. () - أحمد فوزي ملوخية ، **التنمية السياحية** ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، 2007 ، ص41. [↑](#endnote-ref-3)
18. () - أحمد طلعت ، **الوجه الأخر للديمقراطية** ، الطريق للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1990 ، ص25. [↑](#endnote-ref-4)
19. ) –(joseph A . Schumpeter, **capitalism, socialism, and Democracy**, 3rd ed . New York : Harper,1950 , p259. [↑](#endnote-ref-5)
20. () - تقرير منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بعنوان : **التنمية المشاركاتية والحكم الرشيد** ، باريس ، 1995 ، ص14. [↑](#endnote-ref-6)
21. () - وليد خلاف ، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي** ، رسالة ماجيستر ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2010 ، ص24. [↑](#endnote-ref-7)
22. ()- أن قلوريني ، **القوة الثالثة : المؤسسات العالمية عبر الحدود القومية** ، (ترجمة: تانيا بشارة ) ، بيروت ، 2005،ص 34. [↑](#endnote-ref-8)
23. () - عبد الله بلعزيز ، **الإنتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات** (في اطار دراسات مسألة الديمقراطية في الوطن العربي ) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2002 ، ص142. [↑](#endnote-ref-9)
24. () - نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة. [↑](#endnote-ref-10)
25. () - عبد الله بلعزيز ، **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي : العوائق والممكنات (في إطار دراسات مسألة الديمقراطية في الوطن العربي )** ، نفس المرجع السابق ، ص182. [↑](#endnote-ref-11)
26. () - **أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي** ، سلسلة قضايا الإصلاح 19 ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، د س ن ، ص 31. [↑](#endnote-ref-12)
27. () - بطرس بطرس غالي ، **التفاعل بين الديمقراطية والتنمية** ، تقرير توليفي جامع ، اليونسكو ، 2003 ، ص ص 10-11. [↑](#endnote-ref-13)
28. () - محمد عابد الجابري ، **كتاب في جريدة** ، صادر عن منظمة اليونسكو سنة 1996 ، العدد 95 ، بيروت ، يوليو 2006 ،ص07. [↑](#endnote-ref-14)
29. () - نفس المرجع ، ص 08. [↑](#endnote-ref-15)
30. ()- أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي ، مرجع سابق ، ص36.

 [↑](#endnote-ref-16)
31. () - نفس المرجع ، ص37. [↑](#endnote-ref-17)
32. () - عبد الرزاق مقري ، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد** : بين حداثة المصطلح وأصالة المضمون ، دار الخلدونية، الجزائر ، د س ن ، ص 54. [↑](#endnote-ref-18)
33. () - نفس المرجع السابق ، ص 55. [↑](#endnote-ref-19)
34. () - عبد القادر رزيق المخادمي ، **الإعلام والتنمية : قضايا وطموحات** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ،ص ص 13-14. [↑](#endnote-ref-20)
35. () - نفس المرجع ، ص14. [↑](#endnote-ref-21)
36. () - حسين الطلافحة ، **التخطيط والتنمية في الوطن العربي** ، في "مجلة جسر التنمية " تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت (منظمة عربية مستقلة) ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، العدد 103 ، ماي 2012 ، ص08. [↑](#endnote-ref-22)
37. )-( Ernest Gellner: "**Conditions for Liberty: Civil society and its rivals"**, London: Penguin books, 1994, P.211 [↑](#endnote-ref-23)
38. )-( David Beetham: **"Democracy and Human Rights", London: Polity Press**, 1999, pp.151-169 [↑](#endnote-ref-24)